Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

# مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب: دراسة تحليلية لواقعها وأدوارها الطبية والقانونية في التعرف على الضحايا والمفقودين وتوثيق الإصابات وأسباب الوفاة وتعزيز العدالة الجنائية والإنسانية والتحديات المؤثرة في كفاءتها التشغيلية

**الدكتور خالد طه محمد أبو ظاهر**
**الكيمياء الصيدلانية والنباتات الطبية ـ كلية القانون – قسم العلوم الجنائية**
**جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين**
https://orcid.org/0000-0003-0183-3832
dr.khaled71@pass.ps
**الدكتور صابر العالول**
**الطب الشرعي ـ كلية القانون – قسم العلوم الجنائية**
**جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين**
s.aloul@pass.ps

# Forensic and Medical Laboratories in the Post-War Gaza Strip: An Analytical Study of Their Reality and Medical and Legal Roles in Identifying Victims and Missing Persons, Documenting Injuries and Causes of Death, Promoting Criminal and Humanitarian Justice, and the Challenges Affecting Their Operational Efficiency

Dr. Khaled Taha Mohammed Abu Thaher
Pharmaceutical Chemistry and Medicinal Plants
College of Law – Department of Forensic Sciences
Al-Istiqlal University (Palestinian Academy for Security Sciences) – Jericho – Palestine
Dr. Saber Al-Aloul
College of Law – Department of Forensic Sciences,Forensic Medicine Specialist
Al-Istiqlal University (Palestinian Academy for Security Sciences) – Jericho – Palestine

**تاريخ الاستلام:2026/05/06 –تاريخ المراجعة:2026/05/28– تاريخ القبول: 2026/06/08– تاريخ للنشر: 2026 /06/30**

**الملخص:**
على الرغم من ان حرب غزة وضعت تحديات كبيرة أمام النظام الصحي والطبي في قطاع غزة، وخاصة امام مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في توثيق الوقائع من خلال تحليل الأدلة البيولوجية والمادية وتحديد هويات الضحايا وأسباب الوفاة، لأعداد كبيرة من الضحايا والمفقودين والمصابين، الا ان الدراسات المتخصصة في هذا الملف شحيحةً على المستويين المحلي والإقليمي، لذلك تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو " ما مدى فاعلية مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة بعد الحرب في التعرف على الضحايا والمفقودين وتوثيق الإصابات وأسباب الوفاة؟ " وتبدو أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي، دورهما الطبي واهميتهما القانونية، واستعراض واقعها وأبرز التحديات التي تواجه عملهما، ومتطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة.
وتقسم الدراسة الى مبحثين هي:
المبحث الأول: مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي ودورهما الطبي في غزة في فترة قبل وبعد الحرب.
المبحث الثاني: الدور القانوني لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي وواقعها وأبرز التحديات التي تواجه عملهما في غزة في فترة ما بعد الحرب.
خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات، ولعل اهم نتائجها ما يلي: أن مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي تمثلان منظومة طبية وعلمية وقانونية متكاملة، لتشكل أداة أساسية في توثيق الحقائق في سياق ما بعد الحروب، للتعرف على الضحايا وتحديد أسباب الوفاة والإصابات، بما يخدم أهداف العدالة الجنائية والإنسانية وخاصة في قطاع غزة ، تواجه مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة سواء قبل الحرب او بعدها، والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء دورها الطبي والقانوني والجنائي.
ومن اهم التوصيات: يجب على جهات الاختصاص إنشاء هيئة وطنية مستقلة للأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة لمرحلة بعد الحرب، ويجب العمل مع الجهات الدولية لتأسيس مختبر جنائي وطني متكامل وخاصة

مختبر لفحوص الحمض النووي وضرورة إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمفقودين والضحايا وضرورة تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية في مجالات التعرف على الضحايا وإدارة الجثامين.

**الكلمات المفتاحية:** مختبرات الأدلة الجنائية، الطب الشرعي، الأدلة الجنائية، قطاع غزة، التعرف على الضحايا، المفقودون، أسباب الوفاة، العدالة الجنائية، الدور الطبي والقانوني، التحديات.

**Summary:**

Although the Gaza war posed significant challenges to the health and medical system in the Gaza Strip, particularly to forensic laboratories and forensic medicine—which are essential for documenting events through the analysis of biological and physical evidence and the identification of victims and causes of death for large numbers of victims, missing persons, and wounded—specialized studies on this subject are scarce at both the local and regional levels, therefore, this study aims to examine the current state of forensic and criminal evidence laboratories in the Gaza Strip in the post-war period. The research problem is summarized in the main question: “To what extent have forensic and criminal evidence laboratories in the Gaza Strip been effective in the post-war period in identifying victims and missing persons and documenting injuries and causes of death?” The significance of this study lies in its shedding light on the concept of forensic science and forensic medicine laboratories, their medical role and legal importance, as well as its review of their current reality, the most prominent challenges facing their work, and the requirements for developing the forensic science and forensic medicine system in the Gaza Strip.

The study is divided into two sections:

Section One: The concept of forensic science and forensic medicine laboratories and their medical role in Gaza before and after the war.

Section Two: The legal role of forensic science and forensic medicine laboratories, their current status, and the most significant challenges facing their work in Gaza in the post-war period.

The study concluded with a set of findings and recommendations, the most important of which are as follows: Forensic science and medical-legal laboratories constitute an integrated medical, scientific, and legal system, serving as an essential tool for documenting facts in post-war contexts, identifying victims, and determining causes of death and injuries, thereby serving the objectives of criminal justice and humanitarian aid. Specifically in the Gaza Strip, forensic and criminal evidence laboratories face a complex set of interrelated challenges—both before and after the war—that directly impact their ability to fulfill their medical, legal, and criminal justice roles.

Among the most important recommendations are: The relevant authorities must establish an independent national body for forensic evidence, as well as forensic laboratories and a forensic medicine unit in the Gaza Strip for the post-war period, They must work with international organizations to establish a comprehensive national forensic laboratory—particularly one equipped for DNA testing—and create a national database for missing persons and victims. It is also essential to strengthen cooperation with the International Committee of the Red Cross and the World Health Organization in the areas of victim identification and the management of remains.

**Keywords:** forensic laboratories, forensic medicine, forensic evidence, Gaza Strip, victim identification, missing persons, causes of death, criminal justice, medical and legal roles, challenges.

**المقدمة:**

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في العلوم الجنائية والطب الشرعي ودورهما كأدوات علمية فاصلة في كشف الحقيقة وإثبات الاحداث الجنائية، وخاصة في النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية الجماعية. فقد أصبح الاعتماد في التحقيقات والاثبات الجنائي على الأدلة الجنائية العلمية المستخلصة من مختبرات الأدلة الجنائية، مثل تحليل الحمض النووي، وتحليل فحص السموم، وتحليل المقذوفات والأسلحة، وفحص الإصابات بكافة اشكالها وانواعها، وغيرها من التقنيات الحديثة والمتطورة والضرورية والتي توفر درجة عالية جدا من الدقة والموضوعية.

ويكتسب دورهما أهمية مضاعفة في غزة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تتداخل الأبعاد الطبية بالإنسانية والقانونية في نفس الوقت، وتصبح الحاجة ملحة وضرورية من جميع النواحي لتحديد هوية الضحايا والمفقودين من جهة، وتوثيق أسباب الوفاة والإصابات بدقة علمية من جهة ثانية، من اجل ضمان حفظ حقوق الضحايا وأسرهم من جانب، ويعزز من فرص المساءلة للفاعلين وتحقيق العدالة للمتضررين او لعائلاتهم من جانب اخر.

ان قطاع غزة يعتبر من أكثر البيئات التي تتكرر فيها النزاعات المسلحة والحروب والعمليات العسكرية وما ينتج عنها من أعداد كبيرة من الضحايا والجثث والإصابات والمفقودين، بسبب الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجه المنظومة الصحية والعدلية في التعامل مع هذا الكم من الحالات المعقدة.

وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف وتحليل الدور الذي تؤديه مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة بعد الحرب، من حيث قدرتها ومساهمتها في التعرف على الضحايا والمفقودين، وتوثيق الإصابات وتحديد أسباب الوفاة، ودورها في دعم العدالة الجنائية والإنسانية، إضافة إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجهها في عملها.

**مشكلة البحث:**

ان قيام مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة في عملهما أصبحت حاجة ملحة وضرورية، حيث انهما يعتبران حجر الأساس في بناء منظومة صحية وطبية وقانونية متكاملة للتوثيق العلمي للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في فترة الحرب وما بعد الحرب.

وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في وجود فجوة واضحة بين الحاجة المتزايدة إلى منظومة طبية وقانونية متقدمة لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب من جهة ، وبين محدودية الإمكانات الفنية والبشرية من جهة أخرى ، الأمر الذي سينعكس سلباً على قدرة الجهات ذات الاختصاص في التعرف الدقيق على الضحايا والمصابين والمفقودين، وعلى الية التوثيق الإصابات، وعلى القدرة لتحديد أسباب الوفاة وفق المعايير الطبية والقانونية الدولية.

وبناءً على ما سبق ، يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي :" ما مدى فاعلية مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة بعد الحرب في التعرف على الضحايا والمفقودين وتوثيق الإصابات وأسباب الوفاة؟ "

وينبثق عن هذا التساؤل عدة اسئلة فرعية:

1- ما هو مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي؟

2- ما هو الدور الطبي لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة قبل و بعد الحرب؟

3- ما هو الدور القانوني لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة ما بعد الحرب؟

4- ماهي أبرز التحديات التي تواجه عمل مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة ما بعد الحرب؟

5- ما هو واقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة بعد الحرب؟

6- ما هي متطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة؟

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة بعد الحرب في التعرف على الضحايا والمفقودين وتوثيق الإصابات وأسباب الوفاة، حيث يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي

2- التعرف على الدور الطبي لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة ما بعد الحرب

3- التعرف على الدور القانوني لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة ما بعد الحرب

4- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه عمل مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة ما بعد الحرب

5- التعرف على واقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة بعد الحرب

6- التعرف على متطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة

**أهمية البحث:**

تنبع اهمية هذا البحث النظري من خلال تسليطه الضوء على مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي، دورهما الطبي واهميتهما القانونية، واستعراض أبرز التحديات التي تواجه عملهما في قطاع غزة في فترة ما بعد الحرب، خاصة مع تزايد الحاجة إلى منظومة قانونية جنائية متخصصة قادرة على التعامل مع الآثار الإنسانية المعقدة للحرب على غزة، ولا سيما في ظل الأعداد الكبيرة من الضحايا والمفقودين وصعوبة عمليات التحقق من الهوية وظروف الوفاة.

**الأهمية النظرية**: يعد هذا البحث من الدراسات القليلة باللغة العربية التي بحثت في مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي من حيث الدور الطبي والقانوني الذي تقوم به، واستعراض أبرز التحديات التي تواجه عملهما في قطاع غزة في فترة ما بعد الحرب.

**الأهمية التطبيقية**: يعد هذا البحث مدخلاً لدراسات وأبحاث أخرى للتعمق في دراسة مفهوم وواقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة، من حيث الدور الطبي والقانوني الذي تقوم به، واستعراض أبرز التحديات التي تواجه عملهما في فترة ما بعد الحرب وانعكاسات ذلك على المجتمع الفلسطيني.

**المنهجية:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات العلمية والتقارير المحلية والدولية ذات العلاقة.

**الدراسات السابقة:**

من خلال البحث على الدراسات العلمية المتخصصة بهذا الموضوع، تبين للباحث شح الدراسات العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة، وان معظم الدراسات ركزت على مشاكل وازمات قطاع غزة بشكل عام وخاصة مشاكل النظام الصحي ونقص الادوية والخدمات الطبية، ولم يجد الباحث أي دراسة علمية متخصصة تتناول مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة في فترة الحرب وما بعد الحرب على وجه الخصوص، ولا توجد إصدارات أو كتب أكاديمية مستقلة تركز حصرياً على هذا الموضوع الشائك، نظراً لتعقيده وحداثة الظروف المأساوية الطارئة.

ووجد الباحث مجموعة من المقالات والتي كانت على شكل رسائل عاجلة الى محرري بعض المجلات المختصة بالعلوم الجنائية.

1- رسالة من Dogan - محمد دوغان من مجلس الطب الشرعي في وزارة العدل التركية الى مجلة -(NOFOR) Novel Forensic Research بعنوان ( Urgent call for the initiation of support for forensic medical activities in the Gaza Strip ) توصلت الرسالة الى ان الأنشطة الطبية الشرعية في غزة غير كافية حيث يواجه نظام الطب الشرعي الفلسطيني والتحقيقات في مسرح الجريمة، أزمة غير مسبوقة في الوقت الحالي، حيث لا يوجد سوى اثنين من أخصائي الطب الشرعي يتولون التعامل مع عشرات الآلاف من الجثث وتتأخر الفحوص بسبب الظروف الصعبة، و النظام الحالي مثقل بالأعباء ويعاني من نقص الموارد، يكافح لمعالجة العدد الهائل من الضحايا، مما يعرض أدلة حاسمة للخطر.

وطالب الباحث بتوفير دعمًا دوليًا عاجلًا في مجال الطب الشرعي في قطاع غزة، من خلال فرق متطوعة من أخصائي الطب الشرعي وتسهيل نقل العينات للتحليل، لضمان إجراء تحقيقات شاملة، وتحديد هوية الضحايا بدقة، والحفاظ على الأدلة الحيوية لتحقيق العدالة والمساءلة (1).

2- - رسالة من Attia - منات الله حسن عطية من قسم الطب الشرعي وعلم السموم السريري في كلية الطب جامعة الإسكندرية الى مجلة Egyptian Journal of Forensic Sciences بعنوان ( A call for the initiation of the forensic humanitarian action in Gaza) والتي طالبت باتخاذ إجراءات إنسانية وبرامج جنائية سريعة ومستمرة تضمن التحديد الفعال لمواقع المتوفين واستعادة جثثهم، وإجراء التشريح لتحديد هوية الضحايا، وتقييم حالات الإيذاء الجسدي والجنسي(2).

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على الرسائل السابقة والموجهة من الباحثين الى محرري بعض مجلات العلوم الجنائية، تبين ان مضمون الرسالة الأولى يتحدث عن التحديات التي تواجه عمل كوادر مختبرات الأدلة الجنائية في قطاع غزة، اما الرسالة الثانية فقد طالبت المجتمع الدولي بتوفير فرق تفتيش جنائية لمساعدة قطاع غزة لتوثيق الجرائم من جهة وتقييم حالات الايذاء الجسدي والجنسي الذي تعرضه له افراد المجتمع في غزة من جهة أخرى، ولم يستخدم الباحثين أي نهج علمي او خطوات البحث العمي المتعارف عليها.

اما ما تمايزت به الدراسة الحالية عن سابقاتها، فهي انها سوف تلقي الضوء على واقع مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة قبل وبعد الحرب، وسوف تحدد دورها الطبي والقانوني في التعرف على الضحايا والمفقودين وتوثيق الإصابات وأسباب الوفاة وتعزيز العدالة الجنائية والإنسانية وأبرز التحديات التي تواجه عملها، واستعراض متطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة، بأسلوب علمي وباستخدام خطوات المنهج العلمي الصحيحة.

**المبحث الأول: مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي ودورهما الطبي في غزة في فترة قبل وبعد الحرب.**

يعتبر الإطار المفاهيمي الأساس النظري الذي تُبنى عليه أي الدراسة، حيث يوضح المفاهيم الرئيسة المرتبطة بموضوع البحث، ويحدد نطاقها العلمي والقانوني، بما يضمن فهمًا دقيقًا لدور مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في سياق ما بعد الحرب في قطاع غزة.

**المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي**

**أولا – مفهوم الأدلة الجنائية:** تعرف الأدلة الجنائية على انها جميع الآثار والعينات والمعلومات المادية أو البيولوجية أو الرقمية او الكيميائية التي يمكن استخدامها لإثبات واقعة معينة أو نفيها(3).

**ثانيا - مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية:** تعرف مختبرات الأدلة الجنائية على انها تلك الوحدات العلمية والفنية المتخصصة التي تتولى جمع وفحص وتحليل الأدلة المادية والبيولوجية والكيميائية والرقمية باستخدام أساليب علمية دقيقة، بهدف تقديم نتائج موضوعية تُستخدم في دعم التحقيقات الجنائية وإثبات الوقائع أمام الجهات القضائية(4).

وتتكون مختبرات الأدلة الجنائية من مجموعة من أنواع المختبرات النوعية التخصصية وهي(5) :

1- مختبرات تحليل الحمض النووي (DNA).
2- مختبرات السموم والمخدرات.
3- مختبرات الكيمياء الجنائية.
4- مختبرات الأسلحة والمقذوفات.
5- مختبرات البصمات.
6- مختبرات الأدلة الرقمية.
7-مختبرات فحص الحرائق والانفجارات.

وتكتسب هذه المختبرات النوعية التخصصية، أهمية خاصة في البيئات التي تشهد نزاعات أو كوارث جماعية، مثل قطاع غزة حيث تصبح الأداة الأساسية في توثيق الحقائق العلمية المتعلقة بالضحايا والإصابات.

**ثالثا - مفهوم الطب الشرعي:** يعرف مفهوم الطب الشرعي على انه فرع الطب التطبيقي الذي يستخدم المعارف الطبية والبيولوجية المختلفة لخدمة العدالة الجنائية من خلال فحص الجثث والأحياء وتحديد أسباب الوفاة والإصابات، وتقديم التقارير الفنية للجهات القضائية المختصة (6 ).

ويشمل الطب الشرعي عدة مجالات (6)، من أبرزها:

1- تشريح الجثث وتحديد سبب الوفاة.
2- فحص الإصابات الجسدية وتقييم شدتها.
3- تقدير زمن الوفاة.
4- التعرف على الهوية البشرية في الحالات المعقدة.
5- تقديم الخبرة الطبية أمام القضاء.

وفي موضوع الحرب على غزة، يكتسب الطب الشرعي دوراً أساسيا ومحورياً وفاصلا في توثيق الانتهاكات الجسيمة التب يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين في قطاع غزة، من اجل توثيقها للقانون الدولي الإنساني.

**رابعا - العلاقة بين مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي**

تعتبر مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في أي دولة منظومة تكاملية، حيث يعتمد كل منهما على الآخر في إنتاج الدليل العلمي الجنائي:

حيث يقوم الطب الشرعي بتوفير العينات والتشخيصات الأولية المتعلقة بالجثث والإصابات، وتكمل المختبرات الجنائية العمل من خلال تحليل تلك العينات باستخدام تقنيات علمية متقدمة للحصول على نتائج دقيقة.

وبذلك يصبح التكامل الوظيفي بين الطب والتحليل، بما يسهم في الوصول إلى نتائج موثوقة يمكن الاعتماد عليها في التحقيقات القضائية والتوثيق القانوني، كأدلة قانونية جنائية (7).

ويتضح مما سبق أن مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي تمثلان منظومة علمية وقانونية متكاملة، تتداخل فيها العلوم الطبية التطبيقية مع العلوم الجنائية، لتشكل أداة أساسية في توثيق الحقائق في سياق ما بعد المنازعات والحروب، خصوصاً في حالات التعرف على الضحايا وتحديد أسباب الوفاة والإصابات، بما يخدم أهداف العدالة الجنائية والإنسانية وخاصة في قطاع غزة.

**المطلب الثاني: الدور الطبي لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة في فترة قبل و بعد الحرب**

وسوف نتعرف في هذا المطلب على الدور الطبي لمختبرات الأدلة الجنائية ومرافق الطب الشرعي بشكل عام وفي غزة بشكل خاص قبل وبعد الحرب (8-9).

**أولا - التعرف على الضحايا والمفقودين:** تعتبر عملية التعرف على الضحايا والمفقودين، من أبرز المهام الطبية للمختبرات الجنائية اثناء وبعد الحروب، إذ تسهم في إعادة الهوية الإنسانية للمتوفين وتمكين ذويهم من معرفة مصيرهم.

ويتم ذلك عبر مجموعة من الوسائل الطبية المتقدمة من خلال:

1- تحليل الحمض النووي (DNA): حيث يعتبر أكثر الوسائل العلمية دقة في تحديد الهوية، خاصة في الحالات التي تتعرض فيها الجثامين للتلف أو التحلل أو التشوه.

2- طب الأسنان الشرعي: حيث يستخدم عند تعذر التعرف على الضحايا بالوسائل التقليدية، فيعتمد على مقارنة السجلات السنية السابقة مع الحالة الحالية للفك والأسنان.

3- البصمات الحيوية والصور الشعاعية: حيث تساهم في دعم عملية تحديد الهوية، وتستخدم عند توفر الأنسجة الجلدية السليمة.

4- المؤشرات والسمات الجسدية المميزة: مثل الندوب، والكسور القديمة، والسمات التشريحية الخاصة.

5- المطابقة مع السجلات الطبية السابقة.

وتكتسب هذه العملية بعداً إنسانياً بالغ الأهمية، إذ ترتبط بحق الأسر في معرفة مصير ذويهم، ودفنهم وفق الأصول الدينية والإنسانية.

**ثانيا - تحديد أسباب الوفاة:** يساعد الطب الشرعي فيما يلي:

1- تحديد سبب الوفاة.

حيث يسهم الطب الشرعي في تحديد السبب المباشر وغير المباشر للوفاة من خلال مجموعة من الإجراءات العلمية، مثل:

- التشريح الطبي الشرعي: لفحص الأعضاء الداخلية وتحديد طبيعة الإصابات.
- تحليل الإصابات الرضية والانفجارية: لتحديد نمط الإصابة وعلاقتها بالأحداث.
- الفحوص السمية (Toxicology): للكشف عن وجود مواد سامة أو غازات أو أدوية.
- تحليل مسار المقذوفات والشظايا: لتحديد نوع السلاح أو الآلية المستخدمة.
- تحليل الإصابات في حروق شديدة، او اختناق أو انهيار أنسجة.
- تحليل أسباب أخرى مرتبطة بالحدث.

ويعتبر تحديد سبب الوفاة عنصراً أساسياً في توثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، خاصة في حالات الحروب كما في قطاع غزة، بالإضافة الى :

2- تحديد زمن الوفاة.

3- تحديد طبيعة الإصابات.

4- التمييز بين الإصابات قبل الوفاة وبعدها.

**ثالثا - توثيق الإصابات الجسدية الجماعية:** وتعبر الإصابات الجسدية الجماعية عن الإصابات الناتجة عن أحداث واسعة النطاق مثل:

الحروب أو الانفجارات أو الكوارث او الحروق او الإصابات الرضية او إصابات الشظايا والمقذوفات، والتي تتسم بتعدد الضحايا وتنوع أنماط الإصابات.

حيث تتولى المختبرات الجنائية والطب الشرعي توثيق الإصابات الناتجة عن الأحداث الحربية بشكل علمي دقيق، ويشمل ذلك:

1- تصنيف الإصابات (حروق، شظايا، كسور، إصابات رأسية).

2- تحديد شدة الإصابة وتأثيرها على الحياة أو الوفاة.

3- توثيق الإصابات بالصور والتقارير الطبية الشرعية.

4- إعداد ملفات طبية يمكن استخدامها في التحقيقات القضائية أو الدولية.

5- وتسهم هذه العملية في بناء قاعدة بيانات علمية حول طبيعة الإصابات في النزاعات المسلحة، بما يدعم الدراسات الطبية والجنائية المستقبلية.

**رابعا- إدارة الجثامين في حالات الكوارث والحروب:** حيث تلعب المختبرات الجنائية دوراً محورياً في إدارة الجثامين، من خلال:

1- حفظ الجثامين بطريقة علمية تمنع التدهور والتلف السريع.

2- ترقيم وتوثيق الجثث بشكل منهجي علمي.

3- إنشاء نظام تتبع يضمن عدم ضياع الهوية.

4- التنسيق مع الجهات الصحية والقضائية والدينية.

ويعتبر هذا الجانب من أهم الجوانب الإنسانية، لأنه يحافظ على كرامة الإنسان حتى بعد الوفاة.

**خامسا - دعم الرعاية الصحية للأحياء المصابين:** لا يقتصر دور الطب الشرعي في تقديم الخدمات للمتوفين فقط، بل يشمل أيضاً:

1- توثيق الإصابات للأحياء لأغراض علاجية وقانونية.

2- تقديم تقارير طبية حول العجز والإعاقات.

3- دعم خطط العلاج والتأهيل الطبي.

4- المساهمة في تقييم الحالات الناتجة عن الانفجارات أو الإصابات المركبة.

**سادسا- المساهمة في التوثيق العلمي للانتهاكات:** يسهم الدور الطبي للمختبرات الجنائية، في إنتاج أدلة علمية يمكن استخدامها في:

1- التحقيقات الوطنية والدولية.

2- تقارير حقوق الإنسان.

3- المساءلة القانونية أمام الهيئات القضائية المختصة.

4- دعم ملفات جرائم الحرب وفق المعايير الدولية.

يتضح مما سلف ذكره، أن الدور الطبي لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي مهم جدا وحيوي في جميع الحالات سواء قبل وبعد الحرب، ولا يقتصر دوره على الجانب التشخيصي، بل يمتد ليشمل وظائف إنسانية وقانونية ووثائقية بالغة الأهمية، تجعل منه ركيزة أساسية في التعامل مع آثار النزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية، خصوصاً في بيئة معقدة مثل بيئة وحرب قطاع غزة، حيث تتداخل الحاجة الطبية مع متطلبات العدالة والكرامة الإنسانية.

**المبحث الثاني: الدور والاهمية القانونية لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي وأبرز التحديات التي تواجه عملهما في غزة في فترة ما بعد الحرب.**

أصبحت مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في العصر الحديث، تمثل إحدى أهم أدوات العدالة الجنائية المعاصرة، من خلال ما توفره من أدلة جنائية علمية موضوعية دقيقة ولا مجال للشك فيها، تساهم في كشف الحقيقة ودعم الإجراءات القضائية وتعزيز حقوق الضحايا وأسرهم.

**المطلب الأول: الأهمية القانونية لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي**

ويمكن تلخيص الأهمية القانونية لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي (4)(6)(7)(10) بما يلي:

1- دعم التحقيقات الجنائية بالأدلة الجنائية: حيث توفر المختبرات الجنائية والطب الشرعي، أدلة علمية دقيقة تدعم جهات التحقيق وتساعد في كشف الحقيقة.

2- تقوية وتعزيز حجية الدليل العلمي: حيث أصبحت المحاكم محليا وعالميا، تعتمد بصورة متزايدة على نتائج الفحوص التي يقدمها المختبر الجنائي والطب الشرعي.

3- حماية حقوق الضحايا الأموات والاحياء: تساعد الأدلة الجنائية الصادرة عن المختبرات الجنائية والطب الشرعي، في إثبات الوقائع وتوثيقها بصورة موضوعية، وبالتالي حماية الحقوق.

4- دعم العدالة الإنسانية وحفظ كرامة الضحايا: حيث تعمل على تمكين الأهالي من استعادة جثامين ذويهم من خلال التعرف على المفقودين وحفظ كرامة الضحايا.

**المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عمل مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة.**

تواجه مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة سواء قبل الحرب او بعدها، والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء دورها الطبي والقانوني والجنائي في القدرة على التعرف على الضحايا والمفقودين، وتوفر الإمكانات لتوثيق الإصابات والقدرة على تحديد أسباب الوفاة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى فنية وتقنية وبشرية ومؤسسية وقانونية ولوجستية (4)(11-15).

**أولاً- التحديات الفنية والتقنية:** وتشمل

1- نقص الأجهزة المخبرية الحديثة مثل أجهزة تحليل الحمض النووي ( DNA) الحديثة.

2- ضعف وقدم البنية التحتية التقنية للمختبرات في قطاع غزة وعدم مواكبتها للمعايير الدولية.

3- غياب بعض المختبرات التخصصية النوعية الدقيقة مثل مختبرات المقذوفات المتقدمة والتحليل الطيفي.

4- صعوبة إجراء التحاليل والفحوص الكيميائية والجنائية المعقدة التي تتطلب تقنيات غير متوفرة محلياً، مما يستدعي الإحالة الخارجية المستحيلة في كثير من الأحيان.

**ثانياً- التحديات البشرية (الكادر الفني المتخصص):** حيث تعامي المختبرات الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة من نقص واضح وكبير في الكوادر الفنية المؤهلة، ويظهر ذلك في:

1- قلة عدد الأطباء الشرعيين المتخصصين مقارنة بحجم الحاجة.

2- محدودية الخبرات الفنية في مجالات تحليل DNA والأدلة الرقمية.

3- ضعف برامج التدريب المستمر والتأهيل العلمي بسبب الحصار والأوضاع السياسية.

4- هجرة الكفاءات والكوادر الفنية نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية.

**ثالثاً- التحديات اللوجستية والظروف الميدانية:** ان الظروف الميدانية في قطاع غزة، تؤثر بشكل كبير على سير العمل في المختبرات، ومن أبرزها:

1- انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر ومتعمد، مما يؤثر على الأجهزة الحساسة ويتلفها.

2- صعوبة إدخال الأجهزة والمستلزمات المخبرية الضرورية للقيام بالعمل، بسبب القيود المفروضة من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

3- ضعف سلاسل التوريد الخاصة بالمواد الضرورية من كيميائية ومخبرية.

4- الأضرار التي لحقت بالمباني والمختبرات نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية وتعمد الاحتلال هدم تلك المختبرات.

**رابعاً- التحديات المؤسسية والتنظيمية:** حيث تواجه المختبرات تحديات على مستوى الإدارة والتنظيم، مثل:

1- عدم وجود منظومة وطنية موحدة للأدلة الجنائية بسبب الانقسام السياسي والجغرافي.

2- تداخل الصلاحيات بين الجهات ذات العلاقة من الطب الشرعي والشرطة والنيابة.

3- ضعف قواعد البيانات الجنائية المركزية في نتائج فحوص DNA والبصمات.

4- الحاجة الملحة إلى تطوير نظام إدارة جودة شامل ومعتمد دولياً.

**خامساً- التحديات القانونية والتشريعية:** تتمثل في

1- الحاجة إلى تحديث التشريعات المنظمة للأدلة الجنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

2- غياب نصوص تفصيلية تنظم إجراءات جمع وحفظ وتحليل الأدلة الجنائية العلمية.
3- ضعف الإطار القانوني الخاص بحجية الأدلة الجنائية العلمية أمام القضاء في بعض الحالات.
4- محدودية الانسجام مع البروتوكولات الدولية مثل بروتوكول مينيسوتا وإسطنبول.
الا انه ومع صدور قرار بقانون رقم 5 لعام 2026 الخاص بالمختبر الجنائي، فان التحديات القانونية والتشريعية في طريقها الى الزوال، لان الإطار القانوني الجديد بالقانون عمل على تنظيم العمل المختبري من جميع الجوانب(16).
**سادساً- التحديات المالية والتمويلية:** تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من تحديات كبيرة في الجانب المالي المختبرات من نقص التمويل وهذا سينعكس على ضعف التمويل اللازم للتطوير في مجال المختبرات الجنائية والطب الشرعي، ويظهر ذلك في:
1- ارتفاع تكلفة الأجهزة المخبرية الحديثة.
2- صعوبة تأمين ميزانيات تشغيلية مستمرة للمختبرات الجنائية.
3- الاعتماد على الدعم الخارجي المتذبذب وغير المستقر والمشروط.
4- ضعف الاستثمار المحلي في هذا القطاع الحيوي.
**سابعاً -التحديات المرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب:** اما فيما يتعلق بالتحديات بعد الحرب، فهي كثيرة وكبيرة ومعقدة، ومنها:
1- بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلي، ازدادت وارتفعت أعداد الضحايا والمفقودين مقارنة بالإمكانات المتاحة.
2- صعوبة التعرف على الجثامين نتيجة التدهور أو التشوه الذي أصابها.
3- الحاجة إلى إجراءات سريعة بسبب الوضع الأمني غير المستقر مع الحفاظ على الدقة العلمية.
4- ضغط العمل على المختبرات الجنائية بشكل يفوق القدرة الاستيعابية.
يتضح مما سبق أن التحديات التي تواجه مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة ليست تحديات جزئية، بل هي منظومة متكاملة من التحديات والقيود الفنية والبشرية والمؤسسية واللوجستية والاحتلالية، مما يفرض ضرورة تطوير استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى بناء قدرات جنائية متكاملة قادرة على التعامل مع متطلبات ما بعد الحرب وفق المعايير الطبية والقانونية الدولية وبمساعدة الدول المتقدمة في هذا المجال.

**المطلب الثالث: واقع ومتطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة**

**أولا – واقع منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة بعد الحرب**

ان منظومة المختبرات والأدلة الجنائية والطب الشرعي تعاني من الأوضاع في قطاع غزة (1-2) (17-18) :
1- ان طواقم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة تعمل وسط دمار ممنهج وكارثة إنسانية غير مسبوقة.
2- في ظل غياب كامل لأبسط المختبرات المتخصصة لفحص البصمة الوراثية (DNA) مما يجعل تحديد هويات الأشلاء والجثث المتحللة أو المشوهة أمراً شبه مستحيل، ويترك آلاف العائلات في حالة صدمة ومعاناة.
3- تدمير المعمل الجنائي ومرافق الطب الشرعي ونثر ملفات الضحايا وتخريب معدات التشريح وأجهزة الأشعة، بشكل متعمد من جانب الاحتلال الإسرائيلي، فان طواقم المختبر الجنائي تعتمد في عملها حصراً على الفحص الظاهري البدائي والتصوير الجنائي للتعرف على أكثر من 10.000 مفقود، وتوثيق مقابر جماعية وضحايا مجهولي الهوية.
4- تعتمد طواقم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في غزة بتصوير الجثامين بطريقة احترافية مع إظهار العلامات الفارقة (طول، بنية، آثار ندوب أو إصابات، ملابس متبقية) وهو ما يسمى التوثيق البصري.
5- يتم عرض الصور والبيانات على عائلات المفقودين لمحاولة المطابقة، حيث تستقبل الفرق البلاغات لإدراجها رسمياً في قاعدة بيانات الضحايا.
6- في حالة المقابر الجماعية مجهولة الهوية، وبعد استخراج الضحايا من تحت الأنقاض أو المقابر العشوائية، تدفن الجثامين في مقابر مرقمة وموثقة وفقاً لخرائط محددة لتسهيل التعرف عليها لاحقاً في حال توفرت الإمكانات.
7- تعمل طواقم المختبرات الجنائية والطب الشرعي، بالإمكانات البسيطة على تعزيز العدالة الجنائية والإنسانية من خلال توثيق جرائم الحرب عن طريق فحص أسباب الوفاة (مثل آثار الذخائر المحرمة، القنص، والتعذيب)، وهو ما يُعد الخطوة الأولى والأساسية لبناء ملفات قوية تُقدم للمحاكم والهيئات الجنائية الدولية.
8- تعمل الكوادر الفنية في المختبرات الجنائية على توثيق انتهاكات الحرمات، مثل حالات التعذيب والتنكيل التي تظهر على جثامين المعتقلين المفرَج عنهم، وتجريف المقابر الذي يعد انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
9- انه من الصعب تحديد هوية الهياكل العظمية أو بقايا العظام و الجثث التي خضعت لتحلل متقدم باستخدام الطرق التقليدية.

**ثانيا - متطلبات تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة**

من اجل تطوير منظومة الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة(1-2) (4) (13) ، يجب العمل على ما يلي:
1- إنشاء مركز وطني شامل ومتكامل للأدلة الجنائية.
2- تطوير مختبراتDNA وتوفير الأجهزة الحديثة
3- إنشاء قاعدة بيانات وراثية وطنية يتعلق بنتائج فحوص البصمة الوراثية والبصمات.
4- تدريب الكوادر الفنية والطبية والجنائية.
5- اعتماد معايير الجودة الدولية للمختبرات الجنائية.

6- تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الإقليمية والعربية والدولية.
7- تحديث وتطوير التشريعات المنظمة للعمل الجنائي والطب الشرعي.
يرى الباحثان ان الأدوار القانونية والطبية لمختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة، يعتبر أحد أهم الأدوار الحيوية في مرحلة ما بعد الحرب، لان دوره أصبح يتجاوز حدود التشخيص الطبي التقليدي ليصبح أداة أساسية في التعرف على الضحايا، وتوثيق الإصابات، وتحديد أسباب الوفاة وفق أسس علمية دقيقة ومعايير دولية معتمدة. وبسبب التحديات المختلفة لن يتمكن الكوادر الفنية في المختبرات الجنائية وفي مرافق الطب الشرعي من القيام بواجبهم ومسؤولياتهم، وان الحاجة أصبحت عاجلة وملحة وماسة لإدخال معدات مختلفة للبحث عن الضحايا والمفقودين من تحت الأنقاض ومختبرات جنائية علمية متخصصة لإنشاء قاعدة بيانات مركزية للبصمة الوراثية، مما يحفظ حقوق الضحايا الإنسانية في الكرامة والتعرف عليهم ويضع حداً لمعاناة ذويهم من جهة، ويعتبر شرطاً أساسياً لتعزيز العدالة الجنائية والإنسانية من جهة أخرى .

**النتائج**

1- أن مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي تمثلان منظومة طبية وعلمية وقانونية متكاملة، لتشكل أداة أساسية في توثيق الحقائق في سياق ما بعد الحروب، للتعرف على الضحايا وتحديد أسباب الوفاة والإصابات، بما يخدم أهداف العدالة الجنائية والإنسانية وخاصة في قطاع غزة.
2- ان فحص تحليل الحمض النووي (DNA ) اصبح ضرورة أساسية في مرحلة ما بعد الحرب في قطاع غزة للتعرف على الضحايا والمفقودين لأنه يعطي نتائج بدرجة عالية من الدقة.
2- تواجه مختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة سواء قبل الحرب او بعدها، والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء دورها الطبي والقانوني والجنائي.
3- يعتبر تطوير المختبرات الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة شرطاً أساسياً لتعزيز العدالة الجنائية والإنسانية.

**التوصيات**

1- يجب على جهات الاختصاص إنشاء هيئة وطنية مستقلة للأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قطاع غزة لمرحلة بعد الحرب.
2- يجب العمل مع الجهات الدولية لتأسيس مختبر جنائي وطني متكامل وخاصة مختبر لفحوص الحمض النووي وضرورة إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمفقودين والضحايا.
3- جهات الاختصاص مطالبة بتوفير برامج تدريب تخصصية للكوادر الفنية للمختبرات الجنائية والطب الشرعي، بالإضافة الى دعم البحث العلمي في مجالات الطب الشرعي والأدلة الجنائية.
4- ضرورة تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية في مجالات التعرف على الضحايا وإدارة الجثامين.

**المراجع :**

1- Dogan M.( 2025 ) **Urgent call for the initiation of support for forensic medical activities in the Gaza Strip**. NOFOR. 2025;4(1):20-1 .
DOI: 10.5455/NOFOR.2024.11.010
2- Attia MAH.(2024) **A call for the initiation of the forensic humanitarian action in Gaza**. Egypt J Forensic Sci. 2024;14:7.
3- أبو ظاهر، خالد طه (2025) **الأدلة المادية الجنائية والبصمات المستحدثة والمقاييس الحيوية في العلوم الجنائية.** الطبعة الأولى -مطابع نسق للطباعة والتصميم -نابلس -فلسطين.
4- قلالوة، عبد الرحمن (2020) **التنظيم القانوني للمختبرات الجنائية في فلسطين ودورها في تحقيق العدالة الجنائية.** رسالة ماجستير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.
5- الشرطة الفلسطينية (2026) **دائرة المختبر الجنائي.**
https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212609.html
6- رجب ، السيد ابو الحمد(2024) **الطب الشرعي وتحقيق الادلة الجنائية.** الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
7- زكي، علاء(2014) **الأدلة الجنائية في الطب الشرعي المعاصر** . مكتبة الوفاء القانونية -الإسكندرية.
8- سمارة، ناجح محمد سمارة (2024) **فعالية إدارة مسرح الجريمة في فحص الأدلة الجنائية في ظل الكوارث والحروب في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في المختبر الجنائي والأدلة الجنائية.** رسالة ماجستير منشوره، الاستقلال – اريحا - فلسطين.
9- الجندي ، إبراهيم صادق (2000) **الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية.** دارجامعة نايف للنشر – الرياض

10- المعايطة، منصور عمر (2024) **الادلة الجنائية والتحقيق الجنائي لرجال القضاء والادعاء العام والمحامين وافراد الضابطة العدلية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع -الأردن -عمان.
11- ناشف ، سهاد ظاهر ( 2004-2011 )**الطب الشرعي في فلسطين**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
12- الحديدي ، مؤمن و حمدي ، مزيه ( 2003 ) **الطب الشرعي ودوره في تحقيق العدالة الجنائية في فلسطين**. معهد الحقوق - جامعة بيرزيت.
13- الخطيب ، جنان ( 2024) **جمع الأدلة الجنائية وسط القصف والحرب**.مقالة منشورة على موقع اخباري – القوس . https://www.alqaous.com/article/1304
14- عبد المنعم رحومة سالم البصير, & طارق علي سالم ابوسورية. (2025). دور البصمة الوراثية وحجيتها في الإثبات الجنائي. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(37), 1913-1917.
15- حليمة مصطفى أبوزيد. (2026). حجية التسجيلات الصوتية في الاثبات الجنائي في القانون الليبي دراسة وصفية تحليلية. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(39), 1727-1743.
16- فيصل الجيلاني رمضان عويضة. (2025). الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ليبيا: تأثيرها على الأمن والسياسات الاقليمية والدولية. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 38), 892-914.
17- خالد عبد الحميد عبدالسلام. (2026). المساهمة الجنائية في الانتحار. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 910-926.

18- Khalilia WM, Ricard S, Abd Al LR, Ares M, Crispino F. (2024) **Challenges facing Palestinian crime scene investigators**. Egypt J Forensic Sci. 2024;14:13.
19- Ghanem H.(2024) **Forensic medicine in (West-Bank) Palestine visions and obstacles**. J Forensic Leg Med. 2024;104:102696.
20- ابوظاهر،خالد طه محمد (2026) **مختبرات الأدلة الجنائية في فلسطين في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي: دراسة تحليلية للتنظيم القانوني والأبعاد الفنية وأثرهما في تطوير منظومة الإثبات الجنائي وتعزيز فعالية العدالة الجنائية**. مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية. الإصدار 5 - العدد 15.
21- ماجد، محمد (2025) **مشوهة وبلا أسماء.. كيف يتعرف الطب الشرعي بغزة على جثث الأسرى؟** . مقالة منشورة على موقع اخباري - Anadolu Ajansı.
https://2u.pw/RHBA5j
22- **المتحدث باسم الأدلة الجنائية بغزة: نحتاج إمكانيات للتعرف على هوية الجثامين**
( 2025) مقالة منشورة على موقع اخباري – الجزيرة . https://2u.pw/oG0ksr